



2026/01/14 يوم :

امتحان الدورة العادية في مقاييس نظرية المحاسبة

السؤال الأول: أجب بـ(صحيح) أو (خطأ) مع التعليل (06 نقاط)

1. يعتبر المنهج الاستنابطي منهجاً تجريبياً يبدأ من الملاحظة للوصول إلى التعميم. (.....)
2. المطلب الأساسي لخاصية الملاءمة هو أن تكون المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز (.....)
3. يرى المنهج الاقتصادي أن القواعد المحاسبية يجب أن تتماشى مع السياسات الاقتصادية للدولة (.....)
4. يسمح "مبدأ الأهمية النسبية" للمحاسب بتجاوز بعض القواعد المحاسبية في حال كانت المبالغ ضئيلة ولا توفر على قرار المستخدم. (.....)
5. تقوم "نظرية الأموال الخاصة" بوصف المؤسسة كوحدة هادفة للربح تتبع للملوك. (.....)
6. يعتبر المنهج العلمي في المحاسبة مزيجاً يجمع بين الاستنباط والاستقراء للوصول إلى المبادئ (.....)
7. تقوم نظرية الملكية على فكرة أن المؤسسة كيان قانوني ومحاسبي منفصل تماماً عن ملاكها. (.....)
8. تهدف النظرية المعيارية إلى تفسير وتتبؤ الممارسات المحاسبية كما هي في الواقع. (.....)

السؤال الثاني: ضع سطراً تحت الإجابة الصحيحة (04 نقاط)

1. الفرض الذي يفصل بين الذمة المالية للملك والذمة المالية للمؤسسة هو:

أ- فرض الاستمرارية. ب- فرض الوحدة المحاسبية. ج- فرض وحدة القياس النقدي.

2. وفقاً لـ"نظرية الشخصية المعنوية"، تظهر الميزانية كمعادلة:

أ- الأصول = الخصوم + حقوق الملكية.

ب- الأصول - الخصوم = حقوق الملكية.

ج- الأصول = الاستخدامات.

3. يتم بناء النظرية المحاسبية باستخدام "المنهج السلوكي" من خلال التركيز على:

أ- ردود فعل مستخدمي القوائم المالية تجاه المعلومات المنشورة.

ب- صياغة أهداف منطقية ثم استنتاج المبادئ منها.

ج- الممارسة المهنية السائدة في الشركات الكبرى.

4. عند حدوث "تضخم نقدي"، فإن الاعتماد على مبدأ التكفة التاريخية يؤدي إلى :
- أ- تضخيم الأرباح وتأكل رأس المال ب- إظهار المركز المالي بقيمة الحقيقة
 - ج- زيادة دقة القوائم المالية للمستثمرين .
5. المنهج الذي يركز على صياغة "أهداف" المحاسبة أولًا ثم استنباط المبادئ منها هو:
- أ- المنهج المعياري ب- المنهج الإيجابي ج- المنهج السلوكي .
6. المبدأ الذي يبرر تسجيل الأصول بتكلفة اقتناها هو:
- أ- مبدأ المقابلة. ب- مبدأ التكفة التاريخية. ج- مبدأ الإفصاح

السؤال الثالث: أجب باختصار ووضوح (10 نقاط)

الوضعية 01

يرى البعض أن المحاسبة فن بينما يراها الآخرون علمًا، وضح كيف وفقت "نظرية المحاسبة" بين هذين الاتجاهين؟

الوضعية 02:

وضح كيف ينتقل الفكر المحاسبي من "الأهداف" إلى "الفرض" ثم إلى "المبادئ"، مع إعطاء مثال واحد على مبدأ محاسبي والفرض الذي يدعمه.

1. الوضعية 03:

تعاني القوائم المالية المعدة على أساس التكفة التاريخية من انتقادات حادة في فترات التضخم الاقتصادي."

1. اشرح مبررات التمسك بهذا المبدأ؟
2. بربلماذا يعتبر فرض ثبات وحدة النقد عائقاً في هذه الحالة؟
3. ما هي البديل المقترحة (نماذج القياس) التي ناقشتها نظرية المحاسبة لمعالجة هذا القصور؟

بالتوفيق



الإجابة النموذجية لامتحان الدورة العادية في مقاييس نظرية المحاسبة

الجواب الأول: أجب بـ(صحيح) أو خطأ مع التعليل (05,5 نقاط)

1. يعتبر المنهج الاستنبطاطي منهجاً تجريبياً يبدأ من الملاحظة للوصول إلى التعميم. (خطأ) (0,75 ن)

المنهج الاستنبطاطي هو منهج منطقي يبدأ من العام (المقدمات والفرضيات) ليصل إلى الخاص (المبادئ). أما المنهج الذي يبدأ من الملاحظة للوصول إلى التعميم فهو المنهج الاستقرائي.

2. المطلب الأساسي لخاصية الملاءمة هو أن تكون المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز. (خطأ) (0,75 ن)

المطلب الأساسي لخاصية الملاءمة هو أن تكون المعلومات ذات قيمة تنبؤية وتأكيدية وتصل في الوقت المناسب. أما خلو المعلومات من الأخطاء والتحيز فهو مطلب خاص بخاصية التمثيل الصادق (الموثوقة).

3. يرى المنهج الاقتصادي أن القواعد المحاسبية يجب أن تتماشى مع السياسات الاقتصادية للدولة. (صحيح) (0,5 ن)

يركز المنهج الاقتصادي على رفاهية المجتمع ككل، ويرى أن المعايير المحاسبية يجب أن تخدم الأهداف الاقتصادية العامة للدولة (مثل السيطرة على التضخم أو تشجيع الاستثمار).

4. يسمح "مبدأ الأهمية النسبية" للمحاسب بتجاوز بعض القواعد المحاسبية في حال كانت المبالغ ضئيلة ولا تؤثر على قرار المستخدم. (صحيح) (0,75 ن)

مبدأ الأهمية النسبية هو قيد يسمح بالمرونة؛ فالمعلومات غير الجوهرية التي لا يؤثر عرضها أو حذفها على قرار المستخدم يمكن معالجتها بطرق مبسطة دون التقيد الصارم بالمعايير.

5. تقوم "نظرية الأموال الخاصة" بوصف المؤسسة كوحدة هادفة للربح تتبع للملك. (خطأ) (0,75 ن)

نظرية الملكية المشتركة هي التي تصف المؤسسة كأداة للملك، أما نظرية الأموال المخصصة فتتطلب للمؤسسة كمجموعة من الأصول والالتزامات الموجهة لغرض قانوني أو إداري محدد (تستخدم غالباً في الوحدات الحكومية).

6. يعتبر المنهج العلمي في المحاسبة مزيجاً يجمع بين الاستنبطاط والاستقراء للوصول إلى المبادئ. (صحيح) (0,5 ن)

المنهج العلمي الحديث يعتمد على المنهج المختلط، حيث يتم استنباط الفرض منطقياً ثم اختبار صحتها وملاءمتها للواقع عن طريق الاستقراء (الملاحظة والتجربة).

7. تقوم نظرية الملكية على فكرة أن المؤسسة كيان قانوني ومحاسبي منفصل تماماً عن ملاكيها. (خطأ) (0,75 ن)

نظرية الشخصية المعنية هي التي تعتبر المؤسسة كياناً منفصلاً تماماً، أما نظرية الملكية فتركز على أن الأصول والالتزامات هي ملك شخصي لصاحب المشروع.

8. تهدف النظرية المعيارية إلى تفسير وتنبؤ الممارسات المحاسبية كما هي في الواقع. (خطأ) (0,75 ن)

النظرية المعيارية تهدف إلى تحديد "ما يجب أن يكون" (توجهية)، أما التي تهدف إلى تفسير وتنبؤ الممارسات "كما هي في الواقع" فهي النظرية الإيجابية.

الجواب الثاني: ضع سطراً تحت الإجابة الصحيحة (04,5 نقاط)

1. الفرض الذي يفصل بين الذمة المالية للملك والذمة المالية للمؤسسة هو: (خطأ) (0,75 ن)

أ- فرض الاستمرارية. ب- فرض الوحدة المحاسبية. ج- فرض وحدة القياس النقدي.

2. وفقاً لـ"نظرية الشخصية المعنية"، تظهر الميزانية كمعادلة: (خطأ) (0,75 ن)

أ- الأصول = الخصوم + حقوق الملكية.

بـ- الأصول - الخصوم = حقوق الملكية.

جـ- الأصول = الاستخدامات.

3. يتم بناء النظرية المحاسبية باستخدام "المنهج السلوكي" من خلال التركيز على: (0,75 ن)

أـ- ردود فعل مستخدمي القوائم المالية تجاه المعلومات المنشورة.

بـ- صياغة أهداف منطقية ثم استنتاج المبادئ منها.

جـ- الممارسة المهنية السائدة في الشركات الكبرى.

4. عند حدوث "تضخم نفدي"، فإن الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية يؤدي إلى: (0,75 ن)

أـ- تضخيم الأرباح وتأكل رأس المال بـ- إظهار المركز المالي بقيمته الحقيقية

جـ- زيادة دقة القوائم المالية للمستثمرين.

5. المنهج الذي يركز على صياغة "أهداف" المحاسبة أولًا ثم استنباط المبادئ منها هو: (0,75 ن)

أـ- المنهج المعياري بـ- المنهج الإيجابي جـ- المنهج السلوكي.

6. المبدأ الذي يبرر تسجيل الأصول بتكلفة اقتناها هو: (0,75 ن)

أـ- مبدأ المقابلة. بـ- مبدأ التكلفة التاريخية. جـ- مبدأ الإفصاح.

الجواب الثالث: أجب باختصار ووضوح (10 نقاط)

الوضعية 01:

وتفت نظرية المحاسبة بين الرأيين من خلال اعتبار المحاسبة "علمًا اجتماعياً"؛ فهي:

• علم : لأنها تستند إلى إطار نظري متكامل (أهداف، فرض، مبادئ) وتستخدم المناهج العلمية (استنباط واستقراء) في بناء معايرها. (01 ن)

• فن : لأن تطبيق هذه المبادئ في الواقع العملي يتطلب "الحكم المهني" والخبرة والتقدير الشخصي للمحاسب (مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصول أو الديون المشكوك فيها). (01 ن)

الوضعية 02:

1. الأهداف: (Objectives) (01 ن)

هي نقطة البداية والقاعدة التي يُبني عليها كل شيء. تحدد الأهداف الغرض من المحاسبة ومن هم مستخدمو المعلومات المالية (مستثمرون، دائتون، حكومة).

2. الفروض: (Postulates/Assumptions) (01 ن)

هي مقدمات منطقية لا تحتاج إلى برهان، تستمد من الأهداف ومن البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل فيها المحاسبة. هي بمثابة "بيئة العمل" التي يتم فيها القياس.

3. المبادئ: (Principles) (01 ن)

هي قواعد عامة يتم استنباطها من الفروض لتكون بمثابة مرشد للمحاسب في عملية القياس والتوصيل (التطبيق العملي). المبادئ تربط بين الجانب النظري (الفرض) والجانب العملي (الإجراءات).

مثال توضيحي لعملية الانتقال: (01 ن)

• الهدف: توفير معلومات موضوعية وموثوقة حول قيمة الموارد (الأصول) التي تمتلكها المؤسسة.

• الفرض الذي يدعمه (فرض الاستمرارية): نفترض أن المؤسسة مستمرة في نشاطها إلى أجل غير مسمى ولن يتم تصفيتها في المستقبل القريب.

- المبدأ المشتق (مبدأ التكلفة التاريخية): بناءً على فرض "الاستمرارية"، لا نهتم بالقيمة السوقية المتغيرة للأصل أو قيمته التصوفية اليوم، بل نسجله بتكلفة اقتنائه الأصلية (الثمن الذي دفع فعلاً؛ لأننا نفترض أننا سنستخدم هذا الأصل لفترات طويلة ولن نبيعه الآن).

بدون فرض الاستمرارية، لن يكون هناك مبرر منطقي لاستخدام مبدأ التكلفة التاريخية، وسنضطر لاستخدام قيم التصوفة أو القيمة السوقية الجارية. وهذا يوضح كيف أن المبادئ تعتمد كلياً في وجودها على الفروض المحاسبية.

الوضعية 03:

1. مبررات التمسك بمبدأ التكلفة التاريخية (1,5 ن)

- الموضوعية: التكلفة التاريخية تستند إلى واقعة تبادل حقيقة مؤيدة بمستندات وقرائن (فواتير، عقود)، مما يجعلها بعيدة عن التقدير الشخصي.
- القابلية للتحقق: يمكن لأي مراجع خارجي التأكد من صحة القيم المسجلة بالرجوع إلى الوثائق الأصلية.
- الثبات والمقارنة: يوفر هذا المبدأ قاعدة ثابتة لقياس تسمح بمقارنة القوائم المالية لنفس المؤسسة عبر سنوات مختلفة.
- انخفاض التكلفة: لا يتطلب من المحاسب إعادة تقييم الأصول دورياً، مما يوفر الجهد والمالي (تكلفة الخبراء والمثمين).

2. لماذا يعتبر فرض "ثبات وحدة النقد" عائقاً في فترات التضخم؟ (1,5 ن)

فرض ثبات وحدة النقد يفترض أن القوة الشرائية للعملة مستقرة ولا تتغير بمرور الزمن. في فترات التضخم، يصبح هذا الفرض عائقاً للأسباب التالية:

- تجميع قيم غير متجانسة: عند إعداد الميزانية، نجمع "دانير" من سنوات مختلفة (مثلاً: أراضٍ مشتراة سنة 1990 بـ 1990 مليون دينار، مع نقدية سنة 2024 بـ 2024 مليون دينار)، رغم أن القوة الشرائية لمليون 1990 تفوق بكثير مليون 2024.
- تضخيم الأرباح (أرباح وهمية): تُطرح المصروفات (المقدمة بأسعار قديمة ومنخفضة كالإهلاكات) من الإيرادات (المقدمة بأسعار جارية مرتفعة)، مما يظهر أرباحاً ضخمة غير حقيقة تؤدي إلى توزيع رأس المال بدلاً من الأرباح.
- عدم التعبير عن الواقع: فقد القوائم المالية قدرتها على إظهار المركز المالي الحقيقي للمؤسسة وقيمة أصولها الفعلية.

3. البديل المقترحة (نماذج القياس) في نظرية المحاسبة: (01 ن)

لمعالجة قصور التكلفة التاريخية في ظل التضخم، اقترحت النظرية المحاسبية ثلاثة نماذج بديلة رئيسية:

أ- نموذج المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية المعدلة:

- يتم الإبقاء على التكلفة التاريخية ولكن مع تعديلها باستخدام الأرقام القياسية للأسعار (إعادة قياس وحدة النقد دون تغيير أساس القياس).

ب- نموذج المحاسبة على أساس التكلفة الجارية:

- يتم تقييم الأصول على أساس تكلفة الاستبدال (ماذا سأدفع اليوم لو أردت شراء نفس الأصل؟). هذا النموذج يتخلص من التكلفة التاريخية كلياً ويركز على الحفاظ على القدرة الإنتاجية.

ج- نموذج المحاسبة على أساس القيمة الجارية المعدلة (القوة الشرائية الجارية):

- هو نموذج مختلط يجمع بين تعديل وحدة النقد (الأرقام القياسية) وتعديل أساس القياس (التكلفة الجارية)، للوصول إلى أدق تمثيل صادق للقوائم المالية.

بالتوفيق